الأنباء
الاثنين 23 مارس 2020

مجلس الوزراء: تكليف «المالية» بإدارة المحاجر المؤسسية بدلاً من «الصحة» بالتنسيق مع الجهات المعنية بما يتيح لها التفرغ لواجباتها الأساسية في مواجهة الوباء

الحكومة لن تسمح بتحول تداعيات «كورونا» إلى مشكلة غذائية

سمو الشيخ صباح الخالد مترئسا اجتماع مجلس الوزراء الاستثنائي مساء السبت

■ الروضان: يجب عدم تكديس المواد الغذائية حتى «لا نصل إلى مرحلة تحديد سقف الشراء»

■ إغلاق جميع المعارض والمحلات والأسواق المركزية والسماح بالبيع والشراء بالوسائل الإلكترونية باستثناء الأسواق الخاصة بالمواد الغذائية والتموينية

عقد مجلس الوزراء اجتماعه الاستثنائي في قصر السيف برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد، وبعد الاجتماع صرح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح بما يلي:

استهل سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد اجتماع مجلس الوزراء بتوجيهات صاحب السمو الأمير ودعمه ومساندته لكل الإجراءات التي تم اتخاذها، وبهذا الصدد أشاد سمو رئيس مجلس الوزراء بمستوى الإخلاص والجدية وروح التعاون البناء الذي اتسم به العمل الحكومي في هذه الفترة الاستثنائية التي تمر بها البلاد والعالم أجمع والتي كانت موضع استحسان وتقدير على المستويين المحلي والعالمي، وطالب الأخوات والاخوة الوزراء على مواصلة العمل واستكمال الخطط والإجراءات الاحترازية المتخذة للحد من انتشار هذا الوباء الفتاك حفاظا على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين. ثم استمع المجلس إلى شرح قدمه وزير الصحة رئيس اللجنة المكلفة بمتابعة تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد الشيخ د.باسل الصباح حول آخر تطورات انتشار هذا الفيروس متضمنا الاحصائيات والرسومات البيانية وفقا لتقرير منظمة الصحة العالمية بشأن البيانات المتعلقة بعدد الحالات المصابة بالفيروس وعدد الوفيات وحالات الشفاء، وذلك على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية وشرح كذلك الإجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها في الكويت وفي كل دول العالم في سبيل مكافحة هذا الوباء والحد من انتشاره المتسارع، كما بين للمجلس حقيقة ما تم تداوله من وجود بعض التوصيات لعلاج الفيروس والوقت المتوقع لبيان النتائج المتعلقة بتلك العلاجات.

وفي هذا الصدد، جدد مجلس الوزراء دعوته إلى المواطنين والمقيمين بالبعد عن التجمعات والالتزام بالتعليمات الصادرة من الجهات الرسمية لمنع انتشار العدوى، معربا عن ثقته في استجابة الجميع والتزامهم بهذه التعليمات درءا لمخاطر هذا الوباء وتجنبا لنتائجه الخطيرة.

ثم استكمل مجلس الوزراء متابعة آخر المستجدات على الصعيدين العلاجي والوقائي والخدمات اللوجستية ذات الصلة بجهود مكافحة انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19) حيث تدارس توصيات اللجنة الوزارية المكلفة بمتابعة تداعيات انتشار الفيروس واستكمالا للقرارات والإجراءات التي سبق اتخاذها فقد قرر مجلس الوزراء ما يلي:

● أولا: إدارة المحاجر الصحية (المستشفيات الميدانية التي سيتم تجهيزها)

ـ تكليف وزارة المالية بإدارة المحاجر المؤسسية بدلا من وزارة الصحة بالتنسيق مع الجهات المعنية بما يتيح لها التفرغ لواجباتها الأساسية في مواجهة الوباء.

● ثانيا: آلية إغلاق أي محل أو مركز تسوق يكون به تجمع

1 ـ إغلاق جميع المعارض والمحلات والأسواق المركزية والسماح بالبيع والشراء بالوسائل الإلكترونية.

2ـ تستثنى منافذ التسويق والأسواق المركزية الخاصة بالمواد الغذائية والتموينية.

3ـ تكليف بلدية الكويت بتحديد الأنشطة الضرورية المستثناة من الإغلاق.

● ثالثا: آلية توحيد الجهود بشأن أعمال التكنولوجيا

ـ تشكيل فريق عمل برئاسة الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات وعضوية كل من (الهيئة العامة للمعلومات المدنية والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات) ليتولى تقديم الدعم التكنولوجي والتقني للجهات الحكومية في جهود مكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد.

● رابعا: الإجراءات الوقائية الجديدة

ـ تمديد العمل بقرار مجلس الوزراء رقم (391/8/أ) المتخذ باجتماعه الاستثنائي رقم (2020/14) المنعقد بتاريخ 2020/3/11 بشأن العطلة الرسمية من الفترة 2020/3/12 حتى 2020/3/26 للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية على أن يستأنف الدوام الرسمي يوم الأحد الموافق 2020/4/12.

● خامسا: توفير الأمن الغذائي

ـ تشكيل لجنة برئاسة وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب وعضوية كل من وزارة التجارة والصناعة ووزارة الكهرباء والماء وبلدية الكويت والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والهيئة العامة للبيئة بالتنسيق مع كل من وزارة التجارة والصناعة واتحاد منتجي الألبان الطازجة واتحاد مربي الدواجن للعمل على زيادة إنتاج الثروة السمكية والحيوانية.

● سادسا: أوضاع المواطنين في الخارج

ـ تكليف وزارة الخارجية بالتنسيق مع وزارة الصحة والجهات المعنية بوضع البرامج الزمنية والإجراءات العملية بشأن معايير الأولوية للمواطنين الذين يمكن إعادتهم وفق الإمكانيات الصحية المتوافرة في البلاد.

● سابعا: آلية مقترح لجنة الدفاع المدني بخطة تنفيذ حظر التجول في البلاد

1 ـ تكليف نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية باتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لفرض حظر التجول الجزئي في البلاد وإعداد الضوابط والآليات والإجراءات التفصيلية اللازمة بهذا الشأن على أن يبدأ حظر التجول اعتبارا من يوم الأحد الموافق 2020/3/22 من الساعة الخامسة مساء حتى الساعة الرابعة صباحا وذلك حتى إشعار آخر.

2 ـ تكليف الحرس الوطني بمعاونة قوات الشرطة في فرض حظر التجول.

3 ـ تكليف وزير التجارة والصناعة بتنظيم مواعيد العمل في الأسواق المركزية والأنشطة الضرورية ما بعد فترات حظر التجول المشار إليها وفق ما تقتضيه المصلحة العامة.

بدوره أكد أكد وزير التجارة والصناعة خالد الروضان أن الحكومة لن تسمح بتحول تداعيات مواجهة فيروس كورونا المستجد (كوفيد ـ 19) إلى مشكلة غذائية، داعيا إلى ضرورة عدم انعكاس القرارات الاحترازية على السلوك الاعتيادي لشراء احتياجات الأفراد والأسر.

جاء ذلك في كلمة ألقاها الروضان خلال مؤتمر صحافي عقد في قصر السيف بعد انتهاء جلسة استثنائية لمجلس الوزراء في إطار المتابعة المتواصلة لبحث تقارير الجهات المعنية بمواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد (كوفيد ـ 19).

وقال انه يجب ألا تنعكس القرارات الأمنية والصحية على سلوك الأفراد والأسر والقيام بعملية شراء عشوائي وتكديس للسلع، لافتا إلى تأكيد سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد أن «الحكومة مع التدبير لكن بلا تبذير».

وأضاف أنه «كما حصل في إصدار قرار فرض حظر التجول الجزئي بسبب عدم التزام قلة قليلة بتعليمات الجلوس في المنزل قد يصدر قرار تحديد سقف شراء الأغذية بحسب احتياج الأسرة إن لم يتم الالتزام بالسلوك الاعتيادي للشراء ونحن نراهن على وعي المواطن والمقيم».

وجدد التأكيد على أن «المخزون الاستراتيجي للدولة يكفي الجميع»، مشيدا بأخذ الحكومة كل الاحتياطات اللازمة للوضع الحالي.

ودعا إلى عدم تكديس العربات بالمواد الغذائية بعد القرارات التي صدرت حتى «لا تصل الحكومة الى مرحلة تحديد سقف الشراء».

وأشار وزير التجارة إلى وجود تنسيق بين الوزراء المعنيين على أن تظل منافذ التسويق والأسواق المركزية الخاصة بالمواد الغذائية والتموينية مفتوحة كالعادة، مضيفا أن الملاحة الجوية والبحرية والشاحنات البرية مستمرة في العمل على وضعها الطبيعي، ولذلك لا داعي لأي هلع.

وأفاد بأن هناك توجيهات واضحة ومباشرة من القيادة السياسية بتوفير كل السلع الغذائية للمواطنين والمقيمين، مضيفا أن الحركة التجارية مازالت تعمل عبر البحر وكل المنافذ.

وأضاف أن مجلس الوزراء أصدر قرارا بمساعدة بناء اسطول جوي غذائي لتغطية أي سلعة غذائية ناقصة، مشددا على أن «الحكومة لن تسمح بأن تنتقل المشكلة الصحية الحالية إلى مشكلة غذائية».

وردا على سؤال بشأن خطة توزيع الكمامات، قال إن مخزون الكمامات ازداد إلى أكثر من ثمانية ملايين كمام وسيتم توزيعها خلال 48 ساعة عبر اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وذلك بوضعها في أماكن بارزة بكل جمعية تعاونية وإتاحتها للجميع متى ما أذنت السلطات الصحية بذلك.

وقال وزير التجارة إن السلطات الصحية ترى عدم توزيعها في الوقت الحالي، منبها إلى ضرورة الفصل بين المخزون الطبي للكمامات الموجود في المستشفيات والمراكز الصحية ومخزون الكمامات الذي تم تجهيزه بناء على قرار مجلس الوزراء للمواطنين والمقيمين.

وزير الخارجية: تحصين النظام الصحي يسرّع عودة مواطنينا المتواجدين بالخارج

قال وزير الخارجية الشيخ د.أحمد ناصر المحمد إن تحصين النظام الصحي في البلاد من خطر انتشار عدوى فيروس كورونا المستجد (كوفيد ـ19) يسهم في تسريع عودة المواطنين المتواجدين خارج البلاد.

جاء ذلك في كلمة ألقاها الشيخ أحمد الناصر خلال مؤتمر صحافي بعد انتهاء جلسة استثنائية لمجلس الوزراء في إطار المتابعة المتواصلة لبحث تقارير الجهات المعنية بمواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد (كوفيد ـ19).

وأضاف أنه «كلما تعززت المنظومة الصحية في البلاد وتم القيام بكل ما من شأنه الحفاظ عليها من الضعف فإن ذلك سيساعد ويعجل من عودة المواطنين في الخارج وهذه الرسالة موجهة للمواطنين والمقيمين داخل الكويت».

وطمأن أولياء أمور الطلبة المبتعثين خارج الكويت بجاهزية خطة الاجلاء للتنفيذ وذلك كله يعتمد على وضع المنظومة الصحية في الداخل واطمئنان السلطات الصحية على تقييم الوضع الصحي داعيا الجميع إلى تحمل المسؤولية الوطنية والمجتمعية بأخذ الأمور بمحمل الجد.

وشرح أن «عملية الإجلاء تشمل ثلاث خطط وهي (آنية) وأخرى متوسطة الأمد وأخيرة بعيدة الأمد».

وأوضح أن «الخطة الآنية ستتم بحلول نهاية شهر مارس الحالي وتتضمن عدة فئات ممن تنطبق عليهم الشروط للعودة إلى البلاد بما يتوافق مع المعايير الصحية العالمية والمعايير الصحية المتوافرة في البلاد».

وأفاد بأن «الأولوية في العودة ستكون لمن تكون حالته الصحية حرجة وكبار السن والقاصر وذوي الإعاقة».

وردا على سؤال حول جاهزية الجهات الحكومية المعنية بخطة الإجلاء قال الشيخ احمد الناصر إن وزارة الخارجية تعمل بالتعاون والتنسيق مع عدة الجهات الحكومية بإنهاء كل الاستعدادات لتنفيذ الخطة بمجرد موافقة السلطات الصحية.

وأشار إلى أن وزارات التعليم العالي والصحة والدفاع والداخلية والإدارة العامة للطيران المدني وشركة الخطوط الجوية الكويتية جميعها تقوم بالتنسيق فيما بينها لتنفيذ خطة الإجلاء.

وبسؤاله عن وجود تنسيق بين (الخارجية) ووزارة الشؤون الاجتماعية لإرسال معونات غذائية ومستلزمات وقائية للمواطنين خارج الكويت، قال إن (الخارجية) عقدت اجتماعات مع مسؤولي (الشؤون) وممثلي جمعيات النفع العام والمؤسسات الخيرية في البلاد حيث أبدوا استعدادهم لإيصال أية مساعدات او مستلزمات لهؤلاء المواطنين.

وأعرب عن خالص الشكر والتقدير لكل الجمعيات النفع العام والمؤسسات الخيرية والمتطوعين على هذه «الفزعة الكويتية» من اجل مساعدة المواطنين في الخارج.

وزير الداخلية: صحة وسلامة المواطنين والمقيمين على قمة أولويات المؤسسة الأمنية

شدد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية أنس الصالح أن صحة وسلامة المواطنين والمقيمين على قمة أولويات المؤسسة الأمنية.

جاء ذلك في بيان صحافي صادر عن الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية عقب اجتماع عقد مع وزير الصحة الشيخ د.باسل الصباح ووزير التجارة والصناعة خالد الروضان ووزير الشؤون الاجتماعية مريم العقيل وأعضاء لجنة الدفاع المدني لاستعراض آخر المستجدات الاحترازية والوقائية المتخذة بشأن تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19).

ووفقا للبيان فقد استعرض المجتمعون جميع الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل كافة القطاعات المعنية على أرض الواقع لمواجهة انتشار (كورونا) وكيفية تطبيق خطة الطوارئ الموضوعة من حجم المخزون الاستراتيجي للسلع والمتابعة الدائمة من رجال الأمن لتطبيق قرارات مجلس الوزراء الخاصة بالوقوف على آخر التطورات والمستجدات في التصدي للفيروس ومدى الجاهزية لمواجهة أي فرضيات أخرى.

وقد تم التأكيد على أن جميع جهات الدولة تعمل على توفير الإمكانات اللازمة لتحقيق منظومة الإجراءات الوقائية والاحترازية إذ إن آليات الاتصال والتنسيق بين الجهات المعنية تعمل على مدار الساعة، مشيدين بالتعاون والتنسيق بين كافة مؤسسات ووزارات الدولة لعبور الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد وجميع دول العالم.

وشدد المجتمعون على ضرورة بذل المزيد من الجهود لتنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء وتطبيق القانون بكل حزم بحق المخالفين مثمنين دور الجهات والقطاعات العسكرية والحكومية في التصدي للظروف الطارئة مؤكدين الاعتزاز بجهود وزارة الصحة وأعضاء لجنة الدفاع المدني الذين يضحون بالغالي والنفيس في سبيل أمن وآمان الوطن والمواطنين وجميع المقيمين على أرض الكويت.

وقال الصالح إن اتخاذ مجلس الوزراء قرار حظر التجول الجزئي جاء نتيجة عدم التزام البعض بتعليمات وزارة الصحة بشأن عدم التجمع.

جاء ذلك في كلمة ألقاها الوزير الصالح بعد انتهاء جلسة استثنائية لمجلس الوزراء في إطار المتابعة المتواصلة لبحث تقارير الجهات المعنية بمواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد (كوفيد ـ19).

وأضاف أن الحكومة حاولت مرارا وتكرارا تحاشي قرار حظر التجول لكن للأسف عدم التزام البعض بعدم الخروج من المنزل أدى إلى زيادة حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد نتيجة مخالطة المصاب بالفيروس للأصحاء.

وذكر أن «الداخلية» ستقوم بتطبيق القانون على كل مخالف لقرار حظر التجول الجزئي، مشيرا إلى المادة (15) من قانون الدفاع المدني التي «تجرم مخالفة تطبيق الحظر بعقوبة كبيرة تصل إلى ثلاث سنوات في السجن وغرامة 10 آلاف دينار».

ولفت الى تخصيص الإدارة العامة للدفاع المدني بوزارة الداخلية صفحة على الموقع الإلكتروني للوزارة لتقديم طلبات الاستثناء من حظر التجول للحالات الإنسانية حيث بإمكان كل مواطن أو مقيم تسجيل طلب تنقل للذهاب إلى المستشفيات والمراكز الصحية وستتم الموافقة عليه.

وأشار إلى استثناء موظفي بعض الوزارات والجهات الحكومية التي تتطلب أعمالهم التواجد في مقار أعمالهم أثناء فترة الحظر وسيقومون بإرسال كشوفات إلى إدارة الدفاع المدني بوزارة الداخلية لعمل هويات لهم.

وذكر أنه تم التنسيق مع اتحاد الجمعيات التعاونية لتطبيق نظام خدمة التوصيل إلى المنازل أثناء فترة الحظر.

وردا على سؤال عن إمكانية الاستعانة بالجيش لفرض حظر التجول الجزئي أكد استعداد كافة القطاعات العسكرية لتقديم الدعم لوزارة الداخلية موضحا أن قرار مجلس الوزراء كلف الحرس الوطني بمعاونة (الداخلية) في فرض حظر التجول الجزئي.

وأضاف أنه «بالتأكيد أن الجيش والحرس الوطني والإطفاء سباقين في تقديم الدعم لرجال الشرطة متى ما تمت الحاجة لذلك».

وردا على سؤال عما إذا كانت لدى وزارة الداخلية نية لإصدار قرار إعفاء مخالفي قانون الإقامة في البلاد من الغرامات المالية المترتبة قال الوزير الصالح إنه سيقوم بإصدار قرار بإلغاء الغرامات المالية على المخالفين وهذا القرار مشابه للقرارات صدرت في السنوات السابقة من وزارة الداخلية.

وأضاف أن وزارة الداخلية ستدعو المخالفين إلى مراجعتها لتعديل أوضاعهم القانونية مؤكدا أن الوزارة ستساعد كل من يرغب في مغادرة البلاد بشكل طوعي.

وقال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية أنس الصالح إن مجلس الوزراء قرر خلال اجتماعه الاستثنائي السبت برئاسة سمو الشيخ صباح الخالد فرض حظر تجول جزئي في كافة أرجاء البلاد وذلك في الفترة من الخامسة مساء وحتى الرابعة صباحا يوميا حتى إشعار آخر.

جاء ذلك في كلمة ألقاها الصالح خلال مؤتمر صحافي عقد بحضور وزير الخارجية الشيخ د.أحمد ناصر المحمد الصباح ووزير التجارة والصناعة خالد الروضان وذلك بعد انتهاء جلسة استثنائية لمجلس الوزراء في قصر السيف في إطار المتابعة المتواصلة لبحث تقارير الجهات ذات الصلة بمواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد (كوفيد ـ19). وأوضح أن القرار جاء بسبب بعض مظاهر عدم الالتزام بالإجراءات الاحترازية لمواجهة انتشار عدوى فيروس كورونا المستجد.